



اتجاهات التغيير في قيم الأسرة اللبنانية

غالب العلي *

ملخص البحث

في عصر العولمة، وفي ظلّ انفتاح المجتمعات بعضها على بعض، لم يعد من السهل لمجتمع من المجتمعات المحافظة على بُناه الثقافيّة، من قيّم وعادات وتقاليد ولغة.

في بحثنا هذا، استعرضنا اتجاهات التغيير في القيم الأسريّة في لبنان لدى ثلاثة أجيال عاصرت العولمة بمستويات مختلفة (X, Y, Z). وتبيّن أنّ نسق القيم الأسريّة في لبنان قد تعرّض لتغيرات كثيرة، ولكن على ما يبدو أنّ هذه التغيرات لم تمسّ جوهر الأسرة ومكانتها الاجتماعيّة، فقد حافظ البنيان الأسريّ على أسسه وقواعده مع إعادة تموضع تماشى مع المتغيرات.

فالأسرة لا تزال تؤدّي دورًا محوريًّا في حياة أفرادها، ومكانتها العاطفيّة لا تزال مرتفعة، والانتماء إليها عال، وما انفكت تُشكّل تنظيمًا اجتماعيًا ضروريًّا مدعومًا من الدين، ومحصنًا اجتماعيًا، ومؤيدًا بالوقائع. في المقابل، ينبغي على الأسرة أن تستجيب للمتغيرات الاجتماعيّة والثقافيّة بإعادة التّموّج لضمان استمراريتها كتنظيم فاعل في الإطار الاجتماعيّ، مع المحافظة على البنى الأساسيّة لهذا التّنظيم.

* أستاذ في الجامعة اللبنانية.

إنّ نتائج البحث أكدت ضرورة إعادة توزيع السلطة في داخل الأسرة توزيعاً عادلاً يتناسب مع استعدادات أفرادها وقدراتهم، وأكدت ضرورة خلق مساحات من الحرّية والاستقلالية للأولاد، وأشارت إلى اعتماد المرونة في التكيّف مع المتغيّرات والتعامل معها بحكمة ووعي، ليبقى نسق القيم الأسريّة في لبنان متماسكاً.

المقدمة

لقد حظيت الأسرة بعناية مجتمعية، واحتلت مكانة محورية في النسق الاجتماعي على مرّ الأزمان، نظراً إلى الوظائف المنوطة بها. فهي وحدة اجتماعية أولية ينحدر منها بنو الإنسان، وتُشكل إطاراً علائقيّاً تكامليّاً، يؤدي إلى حسن قيامها بوظائفها. والأسرة عرضة للتغيّر كباقي الأنساق الاجتماعية، فهي تتأثر بالتغيّرات المختلفة التي تطرأ على المجتمع، ويُمكن لبعض التغيّرات أن تطال بنيتها الأساسية وتعرضها لتحديات تتعلق بأصل وجودها.

وكغيرها من الأسر في عصرنا الحاضر، تتعرض الأسرة اللبنانية لتحديات عميقة وتهديدات عنيفة تطال بنيتها الأساسية، وتجعلها عرضة للتفكك والانهار، على غرار ما آلت إليه الأسرة في الغرب بعد أن عصفت بها أفكار التحرّر ونزعات الفردانية، وهيمت على أفرادها القيم النفعيّة؛ ما أدى إلى تحولات كبرى فيها، طالت موقعيتها ووظائفها في البناء الاجتماعي¹.

فإلى أيّ مدى لا تزال الأسرة في لبنان محافظة على بنيتها ومقومات استمراريتها؟ وإلى أيّ مدى لا تزال متمسكة بقيمها التي تُشكل ضمانة لفاعليتها الاجتماعية؟ وما تأثير العولمة الثقافيّة في تغيير قيم أفرادها؟

للإجابة عن هذه التساؤلات، أجرينا بحثاً ميدانياً باعتماد أداة الاستبيان، على عيّنة مؤلّفة من 766 مبحوثاً، من أعمار تتراوح بين 18 و64 سنة، موزعين على المحافظات اللبنانية؛ وذلك للتعرف إلى اتجاهاتهم ومواقفهم من بعض القيم التي تُعدّ من المحدّدات العامّة للنسق القيميّ الأسريّ (السلطة الأبويّة، الفردانية في

1- Robert Cliquet, Major trends affecting families in the new millennium, Western Europe and North America, 2003, p. 1.

<https://www.un.org/esa/socdev/family/Publications/mtcliquet.pdf>.

الإطار الأسري، تنظيم العلاقات الجنسية، ومكانة الأسرة كنظام اجتماعي)، لئلا يكون رؤية منظورية للاتجاهات التي ستؤول إليها الأسرة في لبنان.

ولتحديد اتجاه التغير في هذه القيم، سنقارن نتائج البحث بين ثلاثة أجيال معاصرة؛ جيل (X)، وجيل (Y)، وجيل (Z)¹. إن جيل «أكس» (Generation X)، بحسب تعريفنا الإجرائي، هو الجيل الذي سبق ثورة المعلومات والاتصالات، والذي وُلد ما بين عامي 1960م و1981م، ولا يزال على قيد الحياة؛ وجيل «واي» (Generation Y) أو جيل الألفية (Millennials) هو الجيل الذي وُلد ما بين عامي 1981م و1996م، والذي يتميز بكونه أول جيل شهد ثورة التكنولوجيا والاتصالات.

أما جيل «زد» (Generation Z) فهو الجيل الذي يسبق جيل «ألفا» (Generation Alpha)، والذي وُلد ما بين عامي 1997م و2010م، والذي يتميز بكونه أول جيل نشأ بشكل كامل في العصر الرقمي؛ إذ يتمتع بمهارات عالية في استعمال التكنولوجيا، وسهولة الوصول إلى المعلومات والتواصل عبر الإنترنت، وتالياً هو على تماس عالٍ مع العولمة الثقافية. مع الإشارة إلى أننا استثنينا من جيل «زد» الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة، لنعطي مصداقية للثبات النسبي للاتجاهات.

ينقسم بحثنا إلى ثلاثة أقسام؛ نستعرض في القسم الأول المحددات العامة لموضوع البحث بالتركيز على مفهومي القيم ونسق القيم وكيفية تمثيل نسق القيم، ثم نعرض في القسم الثاني نتائج البحث ربطاً بالأجيال الثلاثة، لنصل في نهاية البحث إلى تقديم قراءة عامة لنسق القيم الأسرية في لبنان.

المحددات المفهومية لموضوع البحث

قبل البدء بموضوع البحث، لا بُدَّ من تقديم مقارنة مفاهيمية عامة مرتبط به، لمساعدة القارئ في استحضار المسألة المطروحة ومحدداتها المفاهيمية من منظور سوسيولوجي. ولهذه الغاية، سنتناول ثلاثة عناوين: القيمة من منظور

1- Carlson Casey, Deloitte. & Touche, S., UNJSPF, United Nations Joint Staff Pension Fund. «What matters and how they learn, How different are they»? Executive Office, New York, 2013: URL: <http://www.un.org/staffdevelopment>.

سوسيولوجي، نسق القيم من منظور سوسيولوجي، وتمثل نسق القيم الأسرية.

1. القيمة من منظور سوسيولوجي:

بحسب «غي روشيه» (Guy Rocher)، إنَّ القيم هي طريقة في التفكير والفعل عند الأفراد أو الجماعة، وهي تتخذ شكلاً معيارياً وموجهاً للسلوك والمواقف¹. وهذا يعني أنَّ للقيم بُعدين: فردي وجماعي، ترشح منها قيم فردية وقيم جماعية، وترتبط هذه القيم بالتفكيرين الفردي والجماعي، وهي عبارة عن معايير يتحدّد في ضوءها السلوك في الموقف الاجتماعي.

أمَّا القيم من وجهة نظر «ريمون بودون» (Raymond Boudon) هي مبادئ أو معايير واسعة توجّه السلوك والأحكام حول ما هو مهمّ في الحياة². وتالياً، فإنَّ للقيم دوراً وظيفياً في الحياة الاجتماعية، فهي تعمل كمعايير لتحديد ما هو جيّد وما هو سيّئ، وما هو صواب وما هو خطأ، إنَّها مفاهيم مجردة لما هو جدير.

وفي تعريف آخر، تُعدّ القيم «مستوى أو معياراً للانتقاء من بين بدائل أو إمكانات اجتماعية متاحة أمام الشّخص الاجتماعي في الموقف الاجتماعي»³. فالمستوى أو المعيار هو المقياس الذي يقيس به الفاعل الاجتماعي الأشياء لتقدير دورها في تحقيق مصالحه، وهذا المقياس هو محصلة لوعيه وإدراكه النّاتجين عن خبراته الحياتية في محيطه الاجتماعي.

أمَّا الانتقاء، فهو عملية فكرية للاختيار مبنية على المقياس الذي وضعه الفاعل الاجتماعي لنفسه. وعملية الانتقاء ليست مطلقة، فهي متأثرة بظروف المكان والزّمان. وأمَّا البدائل، فهي مجموعة الخيارات المتاحة للشّخص في الموقف الاجتماعي، والتي تتّجه نحو مصالحه المتعدّدة والمتنوّعة.

فالقيم بهذا المعنى هي نوع من الأحكام التي يُطلقها الشّخص على الأشياء

1- Guy Rocher, Introduction à la sociologie générale, Points, 1969, p. 72.

2- Raymond Boudon, The origin of values: Sociology and philosophy of beliefs, New York, Routledge, 2017.

3- عبد الباسط محمّد عبد المعطي، بعض مظاهر صراع القيم في أسرة قرويّة مصريّة، المجلة الاجتماعية القوميّة، القاهرة، العدد الأوّل، 1971م، ص 71-86.

في المواقف الاجتماعية، بناءً على تقديراته الشخصية المتولدة من ذاته والمتأثرة بخبراته نتيجة تفاعله مع ممثلي الإطار الحضاري الذي يعيش فيه، ما يجعله قادرًا على الاختيار من مجموعة البدائل المتاحة.

وبحسب «إميل دوركايم» (Émile Durkheim)، فإن القيم مرتبطة بالظروف الاجتماعية، وفي الوقت نفسه متداخلة مع أنساق عدة؛ مثل الدين والاقتصاد والثقافة والسياسة، وهي تبقى غير خاضعة لإرادة فردية، بل هي منبع للعلاقات الاجتماعية¹. وهذا ما يؤكد البعد الاجتماعي للقيم.

ما يمكن أن نستنتجه، من التعريفات السابقة، أن القيم هي معايير ذات طابع اجتماعي توجه سلوك الأفراد والجماعات في المواقف الاجتماعية. وتالياً، ثمة نوعان من القيم: قيم فردية تختص بالأفراد وتُميز بعضهم من بعض، وقيم جماعية تتشكل من مجموع القيم المشتركة لجماعة من الجماعات.

والقيم التي نتناولها في بحثنا هي قيم من النوع الثاني، وهي تلك التي تلتزمها الأسرة في إطار علاقاتها وتفاعلاتها البيئية والغيرية، الداخلية والخارجية، والتي تُحدد لمجموع أفرادها اتجاهاتهم السلوكية. فالقيم الأسرية هي قيم جماعية ترتبط بجماعة الأسرة، وهذه القيم تُعد من أهم ركائز الأسرة ودعائمها في بنائها وتنظيم علاقاتها والقيام بوظائفها، من قبيل قيم الزواج والتضامن والمشاركة والطاعة... غير أن هذه القيم تنتظم في نسق يُضفي على الوجود الأسري خصوصيته ويساهم في تشكيل هويته.

2. نسق القيم من منظور سوسيولوجي:

يقصد بنسق القيم مجموعة القيم المترابطة، والمرتببة ترتيباً هرمياً، والمتبناة من الفرد أو الجماعة، وهي التي تُنظم السلوك الفردي أو الجماعي دون الوعي بذلك². ويُعرّف «ميلتون روكيش» (Milton Rokeach) نسق القيم بأنه «تنظيم من المعتقدات يتصف بالثبات النسبي، ويحمل تفضيلاً لغاية من غايات الوجود، أو شكلاً من أشكال السلوك الموصلة إلى هذه الغاية، وذلك في ضوء ما يمثله من

1- Emile Durkheim, Les formes élémentaires de la vie religieuse, le système totémique en Australie, livre 1, questions préliminaires, 1912, p. 35.

2- Benjamin Wolman, Dictionary of Behavioral Science, London, The Macmillan Press Ltd, 1975.

أهميّة بالنسبة إلى الفرد»¹.

في ضوء ما سبق، يمكننا تعريف نسق القيم الأسرية بأنه تنظيم شامل للقيم الأسرية التي تتركز في وجدان أفرادها، وتتمظهر في سلوكهم كمجموعة مترابطة متفاعلة للحفاظ على بقاء الأسرة واستمراريتها، ولحسن تأدية الوظائف المنوطة بها من قبل المجتمع الذي تنتمي إليه، فتمثل كل قيمة في هذا النسق عنصراً من عناصره، وتتبوأ موقعها الترتيبي في داخله، وتتفاعل مع باقي القيم بشكل ديناميكي وتكاملي في المواقف الأسرية المختلفة الداخلية منها (التفاعل بين أفرادها)، والخارجية (التفاعل مع الإطار الحضاري الذي توجد فيه الأسرة).

وتالياً، فإن نسق القيم الأسرية هو نسق تفاعلي ودينامي، قابل للتغير والتبدل تبعاً لما يطرأ عليه من متغيرات داخلية (مراحل دورة الأسرة...)، أو متغيرات خارجية (مما يفرضه التغير الاجتماعي بفعل التغيرات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية...).

3. تمثل نسق القيم الأسرية:

وفقاً لـ «فلورانس كلوكهون» (Florence Kluckhohn)، إن لكل ثقافة من الثقافات نسقاً من التوجهات القيمة الخاصة بها، تحاول من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية أن تغرسه في أفرادها².

وبناءً على المقولة أعلاه، يتمثل أفراد المجتمع نسق قيمهم الأسرية من خلال التنشئة الاجتماعية التي تتولاها المؤسسات الاجتماعية، وعلى رأسها الأسرة التي تؤدي دوراً وظيفياً في إكساب أفرادها لنسقتها القيمي المنبثق عن المجتمع الذي يحتضنها، فهي لا توجد في فراغ اجتماعي، وإنما يحكمها الإطار الحضاري الذي تنتمي إليه. وتستمر عملية التنشئة الاجتماعية التي تمارسها الأسرة على أفرادها عبر الأجيال لامتثال نسقتها القيمي، بما يحوي من قيم ورموز وأشكال سلوك.

1- Milton Rokeach, Beliefs, Attitudes and Values: A Theory of Organization and Change, San Francisco, Jossey-Bass Pub., 1976,

Milton Rokeach, The Nature of Human Values and Value System, In: E.P. Hollander & R.G. Hunt (Eds.) Current Perspective in Social Psychology, New York, Univ. Press, 4th ed., 1976, pp. 344-357.

2- Florence Kluckhohn, Dominant and Variant Value Orientation, In C. Kluckhohn, et al., ed. Personality in Nature, Society and Culture, Koff, 2nd ed., New York, 1953, pp. 342-357.

ثم يأتي دور المدرسة، كمؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع خدمة لأهدافه، فللمدرسة وظائف ينبغي أن تقوم بها، من أهمها تنشئة التلاميذ على القيم والمعايير الاجتماعية، بما في ذلك المعايير الأسرية. وتالياً، يدخل نسق القيم الأسرية في صلب عملها، فتعمل من خلال نظامها التربوي على غرس القيم الأسرية وتثبيتها بالطرق والأشكال التربوية التي تعتمدها لتحقيق أهدافها التعليمية.

ولا تقف المسألة عند حدود الأسرة والمدرسة، بل تمتد إلى مختلف المؤسسات الاجتماعية التي تؤدي دوراً في التنشئة الاجتماعية؛ من قبيل المؤسسات الدينية، والمؤسسات الإعلامية على اختلاف أنواعها، والجمعيات الأهلية بتنوعاتها المختلفة. فتعمل كلها بشكلٍ واعٍ أو غير واعٍ على تأكيد نسق القيم الأسرية لدى الأفراد الذين يستفيدون من خدماتها.

ولكن مقارنة كيفية تمثّل نسق القيم الأسرية التي أوردناها أعلاه، والتي تركز على وظيفة الإطار الحضاري الخاص الذي يعيش فيه الإنسان، لم تعد صالحة تماماً لتفسير تمثّل القيم في عصرنا الحاضر. فالعولمة وأدواتها استطاعت أن تتجاوز الحدود الجغرافية للمجتمعات، وأن تغزو بثقافتها كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية، فتصل مباشرة إلى الأفراد لتفعل فعلها فيهم، من دون رقيب ولا حسيب. وعليه، فإن دورها لا يقل أهمية عن دور التنشئة الاجتماعية بمعناها الخاص.

لم تعد، إذاً، التحديات الثقافية لمجتمع من المجتمعات مقتصرة على ما يحصل من تغيرات داخلية، وإنما أصبحت المجتمعات المحلية تواجه تحديات تتعلق بهويتها الثقافية، وتعرض ثقافتها للاندثار والتلاشي¹. وهذا الأمر لا يحدث بشكل فجائي، فهو يتسلل بهدوء إلى البنى الثقافية، ويُعيد بنائها على أسس ومبادئ مختلفة، ليجد المجتمع نفسه يسير آلياً في مسار التبدل الثقافي.

ومن أهم العناصر الثقافية التي نتحدث عنها هي القيم. فلا يمكن إغفال تأثير العولمة الثقافية في تمثّل أفراد المجتمعات المحلية لقيمهم الأسرية، فهم عرضة للتأثر بالقيم الوافدة التي تمثّل الإطار الحضاري للمجتمعات الغربية التي تشهد تحولات عميقة في نسقها الأسري، وخصوصاً بعد موجات الترويج للشذوذ الجنسي ودعمه بالأطر القانونية وفرضه في المناهج التعليمية. تالياً، إن تمثّل أفراد المجتمع

1- Ana Cristina Gil, Cultural Identity and Globalization, Culture, Politics, Ethics: Interdisciplinary Perspectives, ebook Inter-Disciplinary Press, 2009, pp. 121-131.

لقيمهم الأسرية لن يكون بمنأى عن تأثيرات العولمة الثقافية، فهو سيكون نتاجاً للتشنة الاجتماعية من جهة، ولتأثير العولمة من جهة أخرى، فترسم تبعاً لذلك مشهدية النسق القيمي الأسري.

بناءً على ما سبق، هل ما زلنا قادرين على تقديم أطروحة تمايز أنساق القيم الأسرية من مجتمع إلى آخر؛ بأن نرى أن الزواج المبكر - مثلاً - مقبولاً في نسق قيمي أسري، بينما يكون مرفوضاً في نسق قيمي أسري آخر باختلاف الإطار الحضاري لهذين المجتمعين؟ وهل سنجد أن التضامن والتكافل الاقتصادي بين أفراد الأسرة ركيزة من مرتكزات بقائها واستمرار تفاعلها في مجتمع ما، فيما تكون الفردانية والاستقلالية هي الغالبة في نمط العلاقات الاقتصادية بين أفراد الأسرة في مجتمع آخر؟ وهل ستكون علاقة التراحم قيمة محورية في قيام الأسرة، بينما تكون العلاقة التعاقدية مهيمنة على نشأة الأسرة وديموميتها؟ وهكذا. لذلك، تُصبح قراءة الواقع ضرورة لتبين مآلات القيم ونسق القيم الأسرية. وهذا ما سنحاول توضيحه في المبحث الثاني.

تغيرات في نسق قيم الأسرة اللبنانية

إن لبنان، كغيره من المجتمعات، يتعرض لتغيرات داخلية بفعل ديناميات التغيير الاجتماعي، كما يتعرض لتغيرات خارجية بفعل التلاقح الثقافي والعولمة الثقافية؛ ما يجعل نسق قيم الأسرة في لبنان عرضة للتغيير تحت تأثير مجموعة من العوامل. وقد يكون هذا التغيير عميقاً أو سطحيًا، سريعاً أو بطيئاً، شاملاً للمجتمع أو منحصرًا في نطاق ضيق.

ولرصد التغيير في نسق القيم الأسرية في لبنان، سنتناول أربعة محاور تُشكل منطلقات أساسية لفهم اتجاهات التغيير. نتعرض في المحور الأول للسلطة الأبوية، وفي المحور الثاني للفردانية في الإطار الأسري، وفي المحور الثالث نورد تنظيم العلاقات الجنسية، فيما نُخصّص المحور الرابع لمكانة الأسرة كنظام اجتماعي.

1. السلطة الأبوية:

لقد كانت السلطة الأبوية هي المرتكز الأساسي لتنظيم الحياة الأسرية؛ فالأب يُمثل السلطة المرجعية لإدارة شؤون الأسرة، فهو يتحمل مسؤولية الأسرة، وعليه تقع أعباء إدارة الأسرة، وتأمين احتياجاتها المادية، وتأمين الرعاية والحماية الاجتماعية.

لقد كان رأي الأب نافذاً في أسرته، وإليه ترجع الأمور الأساسية التي تتعلق بالأسرة، من قبيل سياسات الإنفاق، وقرارات تعليم الأولاد، وقرارات تزويجهم، وخصوصاً البنات منهم.

فما واقع السلطة الأبوية في الأسرة اللبنانية؟ وما اتجاهات عينة البحث نحوها؟ سنعرض في ما يلي ثلاث قيم تُعدُّ مؤشرات على مدى محافظة هذه القيمة على استمراريتها:

أ. تقديم رأي الأب عند الاختلاف:

إن من مقتضيات السلطة الأبوية هو تقديم رأي الأب في الأمور التي ترتبط بالأسرة. وبناءً على معطيات البحث، وجدنا أن موافقة عينة البحث على تقديم رأي الأب عند الاختلاف منخفضة نسبيًا عما كانت عليه في السابق، فقد بلغ معدل نسب الموافقة 60 في المئة عند الأجيال الثلاثة (X, Y, Z).

ومن هذه المعطيات يتبين أن قيمة تقديم رأي الأب عند الاختلاف متراجعة ونسبة معتد بها. وبمقارنة الأجيال الثلاثة (X, Y, Z)، لم نجد فروقاً دالة إحصائية $(0.252 = \infty)$ ¹، وهذا يُشير إلى أن التغير في قيمة تقديم رأي الأب عند الاختلاف يشهد تراجعاً لدى الأجيال الثلاثة، أي أن تراجعها أصبح مؤكداً.

ب. اشتراط موافقة الزوج على خروج المرأة إلى العمل:

بحسب المنظومة القيمية في مجتمعنا، فإن خروج المرأة من منزلها كان يتطلب موافقة مسبقة من الزوج، فهي لا تخرج إلا برضاه، فكيف الحال إذا تعلق الأمر بخروجها للعمل؟ فهنا يكون إذن الزوج أمراً واجباً قيماً، وهذا الأمر مدعوم في التشريع الديني الإسلامي الذي لا يُجيز للمرأة ابتداءً الخروج للعمل بغير رضى الزوج، إلا إذا كان الأمر منصوصاً عليه في عقد الزواج².

1- ألفا (∞) هي قيمة اختبار «كاي» مربع للاستقلالية (Chi-square test of independence)، الذي يُستعمل لاختبار الفرضيات وتحديد العلاقة الإحصائية بين متغيرين بمقارنة القيم الملاحظة في معطيات الدراسة بالقيم المتوقعة، فوجود علاقة دالة يستوجب أن تكون قيمة ألفا (∞) تساوي 0.005 وما دون.

Statistics Knowledge Portal: https://www.jmp.com/en_be/statistics-knowledge-portal/chi-square-test.html.

2- موقع مكتب السيد علي السستاني، الاستفتاءات، المرأة - العمل خارج البيت، 14-7-2024م: <https://www.sistani.org/arabic/qa/02076/>.

لقد وجدنا أن موافقة عينة البحث على اشتراط موافقة الزوج لممارسة المرأة حقها في العمل يشهد تراجعاً نسبياً، فقد بلغ معدّل نسب الموافقة 63 في المئة عند الأجيال الثلاثة. وبمقارنة الأجيال الثلاثة (X, Y, Z)، يتبيّن عدم وجود فروق دالة إحصائية ($0.161 = \infty$)، وهذا يُشير إلى أن موافقة الزوج كشرط لخروج المرأة إلى العمل تشهد تراجعاً لدى الأجيال الثلاثة، أي أن تراجعها أصبح مؤكّداً أيضاً.

ج. قِوامة الرّجل:

تُعَدّ قِوامة الرّجل على المرأة من القِيم التي سادت في مجتمعاتنا العربيّة لارتباطها بالتعاليم الدينيّة، وخصوصاً التعاليم الإسلاميّة؛ إذ يؤكّد القرآن الكريم هذا المبدأ بقوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾¹، بمعنى أنهم القائمون على تدبير شؤونهنّ ورعايتهنّ وحفظهنّ، وما أشبه ذلك من المعاني، فهي قِوامة تدبير وحفظ ورعاية، وليس المقصود منها الظلم والتّعسف والتحكّم، وإنّما القيام على مصالح الأسرة.

فما نظرة أفراد العينة لهذه القِوامة من الناحية العمليّة؟

لقد وجدنا أن قيمة قِوامة الرّجل تشهد تراجعاً كبيراً، فقد بلغ معدّل نسب الموافقة على كونها لا تزال فكرة عمليّة 56 في المئة عند الأجيال الثلاثة. وبمقارنة الأجيال الثلاثة (X, Y, Z)، يتبيّن وجود فروق دالة إحصائية ($0.001 = \infty$) لصالح جيل (Z) الذي يُعدّ أقلّ موافقة، وهذا يُشير إلى أن قِوامة الرّجل تشهد تراجعاً تدريجياً بحسب الأجيال الثلاثة، أي أن الاتجاه العامّ لتراجع هذه القيمة يتنامى.

مما تقدّم، يتبيّن أن الاتجاهات الثلاثة، التي عرضناها كمؤشّرات لقيمة السّلطة الأبويّة، تشهد تراجعاً لدى الأجيال الثلاثة. فيمكننا القول إنّ السّلطة الأبويّة تشهد تراجعاً ملحوظاً بالرّغم من كونها مدعّمة بالقيم والتعاليم والتشريعات الدينيّة، وهذا التراجع لا يقتصر على جيل دون الآخر.

2. الفردانيّة في الوسط الأسري:

الفردانيّة مفهوم مرتبط بالأنّا (ego) وبالذات (sujet)، وهي تُعبّر عن الفرد ككائن مستقلّ وحرّ، في مقابل الشّموليّة (le holisme) والجمعنة التي يكون الفرد فيها نسخة عن الجماعة التي ينتمي إليها. فالفرد يتجاوزه اتّجاهان، وهذا

ما أكده دوركايم بقوله: في كلِّ منّا كائنان؛ كائن يتشكّل من كلِّ الحالات العقليّة التي لا تتعلّق إلّا بأنفسنا وبأحداث حياتنا الخاصّة، وذلك ما نسمّيه الكائن الفرديّ (l'être individuel)، وكائن ثانٍ يتكوّن من نسق من الأفكار والمشاعر والعادة التي تُعبّر عن الجماعة أو الجماعات الاجتماعيّة المختلفة التي ننتمي إليها، وهي التي تُشكّل الكائن الاجتماعيّ (l'être social)¹.

فالفرديّة نزعة أو سلوك يؤكّد الخصائص الذاتيّة للفرد وسماته ومميّزاته الخاصّة. والفرد وفقاً لمفهوم الفرديّة كائن إنسانيّ يمتلك وحدته الداخليّة، ويمتلك استقلاليّة خاصّة في دائرة الوسط الذي ينتمي إليه². وهي تتضمّن نسقاً من السلوك الخاصّ والحرّيّات التي تؤكّد أولويّة الفرد على الجماعة.

فكيف تتمظهر الفرديّة في الوسط الأسريّ من خلال مؤشّرات التحرّر من القيود الوالديّة، ورفض القيام بأعمال لإرضاء الوالدين فقط، وغياب الاستعداد للتضحية من أجل الأسرة؟

أ. التحرّر من القيود الوالديّة:

إنّ من مقتضيات احترام الوالدين، بحسب القيم السائدة، هو سعي الأولاد للأخذ في الحسبان رأي الوالدين وتوجيهاتهما في الشؤون التي ترتبط بالأولاد، والاسترشاد بها عند أخذ القرارات الحياتيّة، وقد أكّدت التعاليم الدينيّة هذا الأمر وحثت عليه، وجعلته في بعض المواقف أمراً واجباً، من قبيل شرط موافقة الأب على زواج ابنته في الشريعة الإسلاميّة. لذلك، فإنّ مخالفة رأي الوالدين تُعدّ خروجاً عن الاتجاه العامّ، وهذا ما يُعرّض الأولاد لضغوط نفسيّة واجتماعيّة.

فإلى أيّ مدى لا يزال الأولاد يأخذون في الحسبان رأي الوالدين وتوجيهاتهما؟ لقد وجدنا أنّ موافقة عيّنة البحث على التحرّر من القيود الوالديّة يشهد تقدّماً محدوداً بالعموم، فقد بلغ معدّل نسب الموافقة 20 في المئة عند الأجيال الثلاثة. وبمقارنة الأجيال الثلاثة (X, Y, Z)، يتبيّن أنّ نسب الموافقة على التحرّر من القيود الوالديّة متقاربة نسبياً مع تأخّر محدود لنسبة جيل (X)، من دون وجود فروق دالة إحصائيّة (0.423=∞)، وهذا يُشير إلى أنّ هذا الاتجاه لدى أفراد العيّنة

1- Emile Durkheim, Education et Sociologie, Paris, Felix Alcan, 1922, p. 48.

2- Louis Dumont, La Conception Moderne de L'individu, Paris, ed. Esprit, Vol. 2, No. 14, Février 1978, pp. 18-54.

ينمو ببطء، فجيل (X) لا يزال أكثر محافظة على الالتزام بالقيود الوالدية.

ب. رفض القيام بأعمال لإرضاء الوالدين فقط:

عطفًا على ما ذكر أعلاه، فإن طاعة الوالدين، بحسب القيم المدعّمة بالتعاليم الدينية، يقتضي عمومًا أن يُطيع الأولاد والديهم عندما يطلبون منهم القيام ببعض الأمور التي قد لا تتوافق مع رأي الأولاد أو رغبتهم، فالمكانة المعنوية للوالدين سبب من أسباب التزام الأولاد بإرضائهما.

وبالعودة إلى معطيات البحث، ما اتّجاه أفراد العينة للقيام بأعمال إرضاء للوالدين فقط؟

لقد وجدنا أن اتّجاه عينة البحث لرفض القيام بأعمال إرضاء للوالدين فقط يشهد تقدّمًا نسبيًا، فقد بلغ معدّل نسب الموافقة 30.7 في المئة عند الأجيال الثلاثة.

وبمقارنة الأجيال الثلاثة (X, Y, Z)، يتبيّن أن نسب رفض القيام بأعمال إرضاء للوالدين فقط متقاربة نسبيًا مع تقدّم نسبة جيل (Y)، من دون وجود فروق دالة إحصائية ($0.788 = \infty$)، وهذا يُشير إلى أن استعداد أفراد العينة للقيام بأعمال إرضاء للوالدين فقط يشهد تراجعًا لدى الأجيال الثلاثة، لصالح التفرّد والاستقلالية.

ج. غياب الاستعداد للتضحية من أجل الأسرة:

إنّ العلاقة بين أفراد الأسرة التي تسود مجتمعنا هي علاقة تضامنية بالإجمال، فأفراد الأسرة يتعاونون ويتساندون في تيسير أمورهم وقضاء حوائجهم، والفرد لا يجد نفسه منقطعًا عن هذه الصلة التي يُمكن أن يتكئ عليها في أوقات الشدّة. ولكن، مع تنامي اتجاهات الاستقلالية لدى أفراد الأسرة، هل لا تزال التضحية بالأمور الخاصة اتّجاهًا حاضرًا لدى أفراد الأسرة اللبنانية؟

وفقًا لمعطيات الدراسة، نجد أن الاستعداد للتضحية من أجل الأسرة يشهد تراجعًا محدودًا جدًّا، فقد بلغ معدّل نسب من لديهم اتّجاه لعدم التضحية 9 في المئة عند الأجيال الثلاثة.

وبمقارنة الأجيال الثلاثة (X, Y, Z)، يتبيّن أن نسب عدم الاستعداد للتضحية من أجل الأسرة متقاربة، من دون وجود فروق دالة إحصائية ($0.125 = \infty$)، وهذا يُشير إلى أن الاستعداد للتضحية من أجل الأسرة لا يزال محافظًا على حضوره لدى الأجيال الثلاثة.

مما تقدّم، يتبيّن أنّ الاتجاهات الثلاثة التي عرضناها كمؤشرات لقيمة الفردانية في الوسط الأسري لدى أفراد العينة، تشهد تنامياً لدى الأجيال الثلاثة لصالح الحرية الشخصية والاستقلالية في أخذ القرارات الحياتية، ولكنها لا تزال محافظة على التزامها مبدأ التضامن الأسري والشعور بالواجب تجاه جماعة الأسرة، وهذا يؤشر إلى مستوى التماسك الأسري في المجتمع اللبناني.

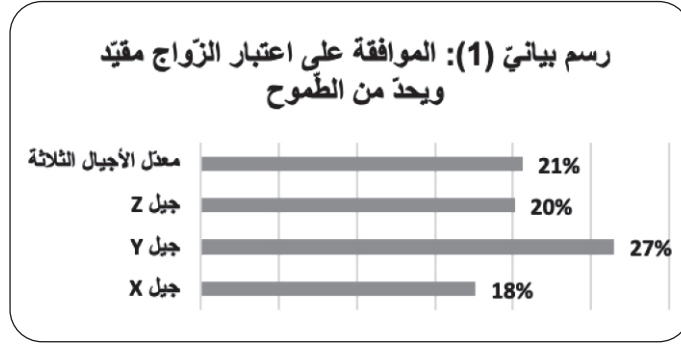
3. تنظيم العلاقات الجنسية:

يؤدّي تنظيم العلاقات الجنسية دوراً حاسماً في بناء المجتمع وتماسكه. منذ القدم، أدركت المجتمعات البشرية أهمية تنظيم هذه العلاقات لضمان استقرار المجتمع وازدهاره. فالزواج كان النظام الأساسي لتنظيم العلاقات الجنسية بين الأفراد في معظم الثقافات، وقد شكّل المدماك الأساسي لقيام الأسرة كنسق اجتماعي له وظائف بنوية في المجتمع. إنّ تنظيم العلاقات الجنسية بين أفراد المجتمع عامل حيوي ومؤثر في استمرار النسق الأسري وفعاليتها، ويؤدّي إلى الحفاظ على النسب والهوية والتماسك الاجتماعي، ويحدّ من الفوضى والاضطرابات الاجتماعية.

لكنّ بعض المجتمعات شهدت تحولات كبيرة في تنظيم العلاقات الجنسية، ولا سيّما المجتمعات الغربية التي انتقلت من قيود صارمة على العلاقات الجنسية إلى تبني قدر أكبر من الإباحية أو الحرية الجنسية، ما أدّى إلى انتشار العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج. وقد كان لهذا التحوّل تأثيرات معقّدة على البنية الاجتماعية والثقافية لهذه المجتمعات، من أهمّها: العزوف عن الزواج، وارتفاع نسب الطلاق، وارتفاع عدد الأطفال غير الشرعيين، وزيادة عدد الأطفال الذين ينشأون في أسر مفكّكة، وزيادة الجرائم الجنسية والعنف المرتبط بالجنس، والأهمّ من كلّ ذلك هو اختلال البنية السكانية الناتج عن تراجع معدلات الولادات.

وفي المجتمع اللبناني، يبدو أنّ تنظيم العلاقات الجنسية بين الأفراد لا يزال محافظاً على حدوده، وذلك يعود إلى التمسك بالتعاليم الدينية والقيم المجتمعية المدعومة بالقوانين. ولكن، هل تتأثر اتجاهات الأفراد نحو هذه المسألة بما يجري في المجتمعات الغربية والمؤسسات الدولية الداعمة للتحرر الجنسي؟

سنحاول الإجابة عن المسألة من خلال عرض المؤشرات الدالة على الاتجاهات لدى أفراد عينة البحث، وهي: قيمة الزواج، الزواج المبكر للفتاة، ملكية الجسد، حصر العلاقات الجنسية بالزواج، رفض الشذوذ الجنسي.



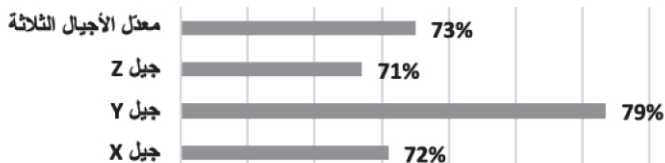
الزواج هو أهم أشكال تنظيم العلاقات الجنسية في المجتمعات البشرية وأقدمها، وهو الركن الأول الذي تقوم عليه الأسرة. فالزواج يُعد الإطار القانوني والشعري لتنظيم العلاقات الجنسية. وفي معظم الثقافات، يُعد الزواج الطريقة المقبولة اجتماعياً ودينياً لإقامة علاقة جنسية بين شخصين. ومن خلاله، يتحقق الاستقرار الاجتماعي والأسري والحفاظ على القيم وتعزيز التماسك الاجتماعي. فما اتجاه أفراد العينة نحو الزواج؟

نجد أن قيمة الزواج لدى عينة البحث تشهد تراجعاً محدوداً، فقد بلغ معدل نسب اعتبار الزواج مقيد ويحد من الطموح 21 في المئة عند الأجيال الثلاثة، بينما لا يزال 79 في المئة منهم ينظرون إلى الزواج نظرة إيجابية. وبمقارنة الأجيال الثلاثة (X, Y, Z)، يتبين أن نسب رؤية الزواج مقيد ويحد من الطموح متقاربة نسبياً مع تقدم نسبة جيل (Y)، من دون وجود فروق دالة إحصائية ($0.053 = \infty$)، وهذا يُشير إلى أن قيمة الزواج لا تزال محافظة على وجودها في المجتمع اللبناني، بالرغم مما يروج له في الفضاء الافتراضي.

ب. الزواج المبكر للفتاة:

لقد كان الزواج المبكر للفتاة قيمة منتشرة سابقاً في المجتمع اللبناني، ولكنها أخذت بالتراجع بفعل عوامل عدة؛ كتقدم قيمة تعليم الفتاة وقيمة عمل المرأة، فضلاً عن المشكلات الناجمة عن الزواج المبكر والترويج للأفكار والقيم الغربية. ومن خلال بحثنا يُمكن التعرف إلى ما آلت إليه هذه القيمة. تبين أن اتجاه أفراد العينة لرفض الزواج المبكر للفتاة يشهد ارتفاعاً ملحوظاً، فقد بلغ معدل نسب تخطئة الزواج المبكر 73 في المئة عند الأجيال الثلاثة.

رسم بياني (2): الموافقة على تخطئة تزويج الفتاة قبل بلوغها 18 سنة



ويمقارنة الأجيال الثلاثة (X, Y, Z)، يتبين أن نسب رفض الزواج المبكر للفتاة متقاربة، والفروقات محدودة لصالح جيل (Y)، من دون وجود فروق دالة إحصائية (0.503=∞) بين الأجيال الثلاثة، فالزواج المبكر قيمته متراجعة عند معظم أفراد العينة بأجيالها الثلاثة، ولكنها لم تصل إلى حد التلاشي.

ج. ملكية الجسد:

ملكية الجسد هي مفهوم فلسفي واجتماعي يتعلق بالحق الشخصي في التحكم بالجسد والتصرف به واتخاذ القرارات المتعلقة به¹. هذا المفهوم له علاقة بتنظيم العلاقات الجنسية، حيث يؤثر في كيفية تعامل المجتمعات مع قضايا، مثل الحقوق الجنسية، وحرية التصرف الجنسي، والمسؤولية الاجتماعية.

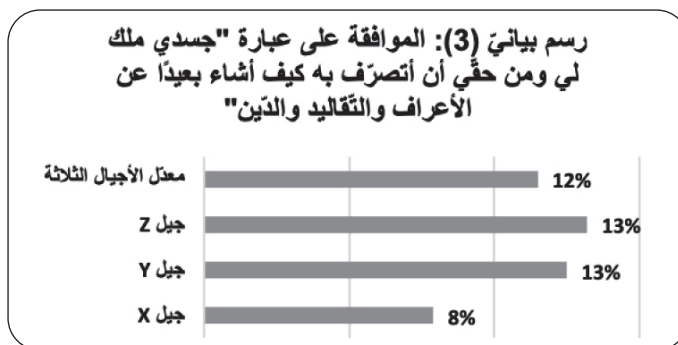
ولكن مفهوم ملكية الجسد قد يتعارض مع القيم السائدة والتعاليم الدينية لدى مكونات المجتمع اللبناني التي تسعى لتنظيم العلاقات الجنسية بطرق محددة. فوفقاً للإسلام، يُعدّ الجسد والروح «هبة» من الله. لذلك، ليس للإنسان ملكية مطلقة على جسده، وله حق التحكم والتصرف في جسده ضمن الحدود الشرعية². وتالياً، فإنّ هذه القيم تفرض قيوداً على سلوك الأفراد الجنسي، وهذا ما قد يتعارض مع الفكرة القائلة بأنّ الأفراد يجب أن يكونوا أحراراً تماماً في قراراتهم الجنسية.

وعليه، ما اتجاه أفراد العينة نحو ملكية الجسد وحق الفرد في التصرف المطلق

به؟

1- Singh Amitpal, The Body as Me and Mine: The Case for Property Rights in Attached Body Parts, McGill Low Journal 565, Vol. 66, No. 3, 2021.

2- Kiarash Aramesh, The Ownership of Human Body: An Islamic Perspective, Journal of Medical Ethics and History of Medicine, Vol. 2, 2009.



لقد وجدنا أن قيمة ملكية الجسد المطلقة ضعيفة عموماً، فقد بلغ معدّل نسب المؤيدين لها 12 في المئة عند الأجيال الثلاثة.

وبمقارنة الأجيال الثلاثة (X, Y, Z)، يتبيّن أن نسب المؤيدين لقيمة ملكية الجسد المطلقة متقاربة نسبياً مع تقدّم يسير جداً لجيل (Z)، من دون وجود فروق دالة إحصائية ($0.210 = \infty$)، وهذا يُشير إلى أن قيمة ملكية الجسد المطلقة محدودة جداً لدى الأجيال الثلاثة، ولا يزال المجتمع اللبناني محافظاً على قيمة ملكية الجسد المقيّدة.

د. العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج:

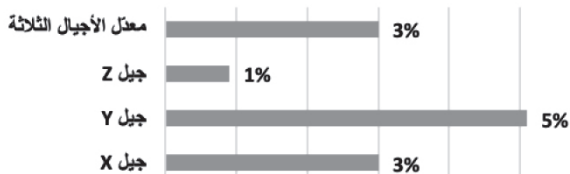
تعدّ العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج من الموضوعات الحساسة والمثيرة للجدل في العديد من المجتمعات حول العالم، وتختلف الآراء حولها تبعاً للتعاليم والتشريعات الدينية والثقافة الاجتماعية.

ففي الإسلام والمسيحية، يُعدّ هذه النوع من العلاقات محرّماً، فهو خطيئة كبيرة في المسيحية، ومن الذنوب الكبيرة في الإسلام التي تُوجب إقامة حدّ الزنا. وفي المجتمعات التقليدية والمحافظّة، يُعدّ هذا النوع من العلاقات غير مقبول وغير أخلاقي، ويواجه بالرّفص الاجتماعيّ والإدانة الاجتماعية.

أمّا في بعض المجتمعات التي لا تراعي المبادئ الدينية والأخلاقية، نجد اتجاهًا واضحًا لإعطاء الحرّية بممارسة هذا النوع من العلاقات. وفي بعض المجتمعات الغربية، يُنظر إلى العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج على أنها مسألة خاصّة تتعلق بالحرّية الشخصية والحقوق الفردية.

فما اتجاه عينة البحث نحو ممارسة العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج؟ وهل يختلف الاتجاه بين كون الممارس رجلاً أو امرأة؟

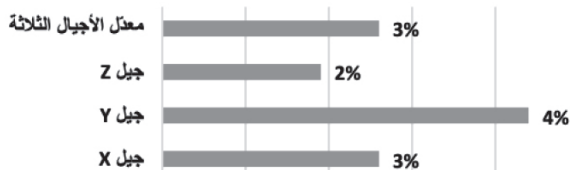
رسم بياني (4): الموافقة على حقّ الرّجل أن يُقيم علاقة جنسيّة عندما يشعر بالحاجة، ولو لم تكن شرعيّة



لقد وجدنا أنّ أفراد العيّنة لم يُعطوا الحقّ للرّجل في إقامة علاقات جنسيّة خارج الأطر الشرعيّة المعترف بها اجتماعيًّا، وفي الحالة اللبنيّة، يُعدّ الزّواج هو الإطار الشرعيّ لهذه الممارسة. لقد بلغ معدّل نسب المؤيدين 3 في المئة عند الأجيال الثلاثة.

وبمقارنة الأجيال الثلاثة (X, Y, Z)، نجد أنّ نسب إعطاء هذا الحقّ متقاربة، من وجود فروق دالّة إحصائيًّا ($0.516 = \infty$)، ولكن نسبة جيل (Z) كانت هو الأدنى (أقل من 1 في المئة). لقد حافظت قيمة حصر العلاقات الجنسيّة للرّجل في مؤسّسة الزّواج على ثباتها النسبيّ بين هذه الأجيال. لذلك، تُعدّ هذه القيمة من القيم المحافضة لارتفاع وزنها وتقاربها بين الأجيال الثلاثة.

رسم بياني (5): الموافقة على حقّ المرأة أن تُقيم علاقة جنسيّة عندما تشعر بالحاجة، ولو لم تكن شرعيّة

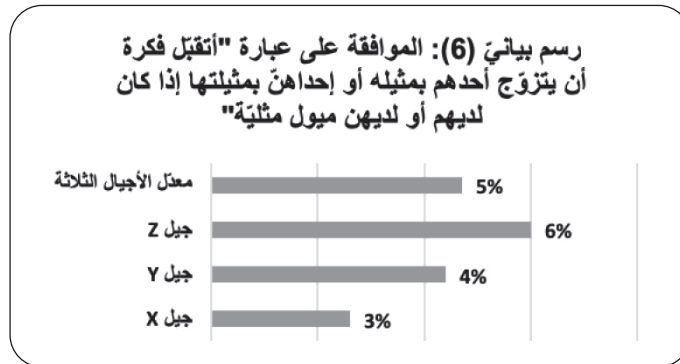


أمّا بالنسبة إلى إعطاء المرأة الحقّ في إقامة علاقات جنسيّة خارج الأطر الشرعيّة المعترف بها اجتماعيًّا (الزّواج)، فوفقًا لمعطيات الرّسم (5)، نجد أنّ أفراد العيّنة لم يُعطوها هذا الحقّ، فقد بلغ معدّل نسب الموافقة على إعطاء هذا الحقّ 3 في المئة عند الأجيال الثلاثة.

وبمقارنة الأجيال الثلاثة (X, Y, Z)، نجد أن نسب هذا الحقّ متقاربة جدًّا، من دون وجود فروق دالّة إحصائيًّا ($0.626=\infty$)، ولكن نسبة جيل (Z) كانت هي الأدنى (2 في المئة). لقد حافظت أيضًا قيمة حصر العلاقات الجنسيّة للمرأة في مؤسسة الزواج على ثباتها بين هذه الأجيال. لذلك، تُعدّ هذه القيمة من القيم المحافظة لارتفاع وزنها وتقاربه بين الأجيال الثلاثة.

هـ. رفض الشذوذ الجنسيّ:

بعد أن كان الشذوذ الجنسيّ (أو ما يُعرف اليوم بالمثليّة الجنسيّة) يُعدّ من الاضطرابات النفسيّة وترفضه المجتمعات، استنادًا إلى منظومة قيمها الإنسانيّة والدينيّة، أصبح اليوم اتجاهًا تُرَوِّج له عالميًّا الدّول الغربيّة والمحافل الأمميّة. ولكنّ ممارسات الجنس الشاذّة لا تزال غير متقبّلة عمومًا في المجتمع اللبنانيّ لتعارضها مع القيم والتعاليم الدينيّة والقوانين، فالى أيّ مدى يتقبّل اللبنانيون هذه الفكرة، وإلى أيّ مدى يتماهون معها؟



لقد بيّنت المعطيات أنّ أفراد العيّنة لم يتقبّلوا بغالبيّتهم فكرة زواج المثليين، بأن يتزوَّج أحدهم بمثيله أو إحداهنّ بمثيلتها، إذا كان لديهم أو لديهنّ ميول مثليّة، فقد بلغ معدّل نسب الموافقة على الفكرة 5 في المئة عند الأجيال الثلاثة. وبمقارنة الأجيال الثلاثة (X, Y, Z)، يتبيّن أنّ نسب تأييد هذه الفكرة متقاربة، من دون وجود فروق دالّة إحصائيًّا ($0.176=\infty$) بين الأجيال الثلاثة، ولكن ثمة مؤشر بدلالات نسبيّة ضعيفة جدًّا بتنامي تأييد هذه الفكرة وإن بشكل لا يُذكر (نسبة جيل Z بلغت 6 في المئة). لقد حافظت، إذاً، قيمة رفض الشذوذ الجنسيّ على ثباتها. لذلك، تُعدّ هذه القيمة من القيم المحافظة لارتفاع وزنها وتقاربه بين

الأجيال الثلاثة، ولكن مع استعمار تنامي محدود معاكس للقيمة لجهة الارتفاع التدريجي المحدود جداً بين الأجيال، بحسب تدرج أفرادها العمري من الأكبر إلى الأصغر.

لقد أظهرت نتائج البحث أنّ اتجاهات أفراد العينة نحو تنظيم العلاقات الجنسية في الإطار الاجتماعي لا تزال قويّة، وهي تُعبّر عن مستوى التمسك بالقيم السائدة والتعاليم الدينيّة. وعليه، لم نجد اتجاهًا عامًا لدى أفراد العينة لإعادة النظر بتنظيم العلاقات الجنسية على أسس مختلفة، باستثناء الزواج المبكر الذي كان الاتجاه نحوه سلبياً وبنسبة مرتفعة.

4. مكانة الأسرة كنظام اجتماعي:

الأسرة وحدة اجتماعية أولية تتشكل من مجموعة أفراد تربطهم رابطة الدم والعيش معاً، وتُناط بها مجموعة من الوظائف التي تُعدّ محورية في الاجتماع الإنساني. والأسرة، كنظام اجتماعي، تقوم بالعديد من الوظائف منها: تنشئة الأفراد وإكسابهم القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية، وتأمين الدعم النفسي والعاطفي لأفرادها، فضلاً عن الحماية والرعاية.

ويكبر الأولاد، ثم يغادرون أسرهم فينشئون أسرهم الجديدة، وتحوّل الأسرة الأولى إلى أسرة تنشئة، ويبقى أفرادها على تواصل معها، وتربطهم بها روابط عاطفية ونفسية. وهكذا، فالأسرة سلسلة اجتماعية متصلة، وهي شكل من أشكال العلاقات الأولية التي ينتمي إليها الأفراد لا إرادياً، فهم يولدون ويجدون أنفسهم في كنفها، ويدينون لها في مراحل حياتهم الأولى، وتالياً ترسخ الأسرة كمكوّن أساسي من مكوّنات المجتمع.

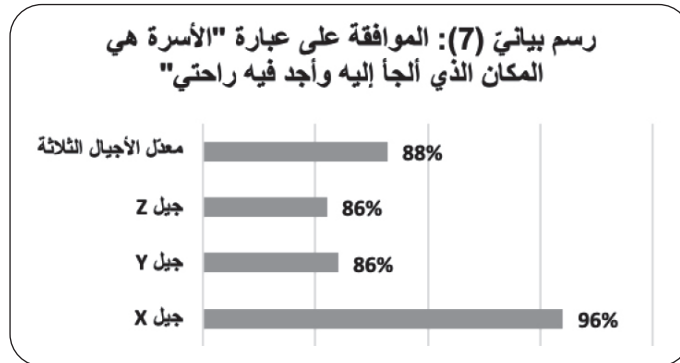
ولكن، في المقابل، نجد دعوات إلى تهميش دور الأسرة كتنظيم اجتماعي، وتدعو إلى إنشاء كيانات بديلة تقوم بالوظائف المناطة بالأسرة، أو إلى إعادة تشكيلها على أسس مختلفة، فظهرت مصطلحات جديدة كالأسرة المختلطة والأسرة ذات الوالد الواحد والأسرة المثلية والأسرة البديلة وغير ذلك.

فإلى أي مدى لا تزال الأسرة، بمعناها الأصيل، هي الإطار المرجعي العام لأفرادها في لبنان؟ وإلى أي مدى لا يزال أفرادها مؤمنين بضرورة وجودها كنسق اجتماعي؟ سوف نعرض بعض نتائج البحث كمؤشرات للاتجاهات التي يحملها أفراد العينة تجاه الأسرة ومحوريّتها. وفي هذا السياق، سنتناول مؤشر المكانة الوجدانية

للأسرة كمسألة شعورية تُعبّر عن العلاقة العاطفية مع الأسرة، ومؤشر الرضى عن العادات والتقاليد التي تلتزم بها الأسرة، كما سنتناول مؤشر مكانة الأسرة كتنظيم اجتماعي أساسي.

أ. المكانة الوجدانية للأسرة:

لقد ذكرنا أعلاه أن الدعم النفسي والعاطفي هو من الوظائف الأسرية، فالأسرة تؤدي دوراً محورياً في تكوين شخصية الأفراد وتوازنهم النفسي والاجتماعي. من ناحية، تعمل الأسرة على تأمين بيئة آمنة ومستقرة لأفرادها تُشعر الفرد بالحب والأمان، وتؤمن علاقات أسرية قوية تُشعر الفرد بأنه جزء من كيان أكبر يسانده في مواجهة تحديات الحياة، كما تسمح لأفرادها بالتعبير عن مشاعرهم بشكل صحي، فيشاركون أسرهم مخاوفهم وفرحهم وحزنهم من دون خوف من الأحكام القيميّة. فهل لا تزال الأسرة في لبنان محافظة على وظيفتها النفسية بالنسبة إلى أفراد العينة، وتالياً مكانتها الوجدانية؟



لقد بينت معطيات الرسم (7) أن أفراد العينة لا يزالون يرون أن أسرهم ملجأ ويجدون راحتهم فيها، بنسبة 88 في المئة، وهي نسبة مرتفعة جداً إذا أخذنا بالحسبان حالات التفكك الأسري.

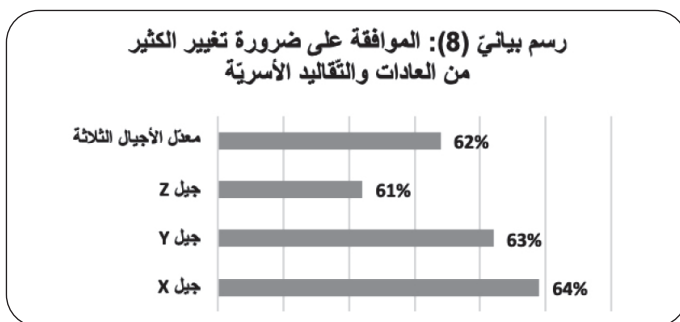
وبمقارنة الأجيال الثلاثة (X, Y, Z)، يتبين أن نسب الموافقة على كون الأسرة ملجأ لأفرادها متباعدة نوعاً ما، مع وجود فروق دالة إحصائية ($\infty=0.003$) بين الأجيال الثلاثة لصالح جيل (X)، وتالياً فإنه كلما اتجهنا صعوداً بالأجيال من جيل (X) إلى جيل (Y) تتراجع المكانة الوجدانية للأسرة لدى أفرادها، وهذا ما يُنبئ عن إمكانية تطوّر هذه النسب في المستقبل.

ب. الرضى عن العادات والتقاليد:

تُشكل العادات والتقاليد الأسرية جزءاً من الثقافة المجتمعية لمجتمع من المجتمعات، فتتوارثها وتتناقلها الأجيال عبر التثنية الاجتماعية، وهي تُشكل إطاراً اجتماعياً يساهم في تنظيم العلاقات داخل الأسرة الواحدة. وتتجلى هذه العادات والتقاليد في كل جوانب الحياة الأسرية اليومية، من عادات الأكل واللباس والتواصل بين أفراد العائلة، إلى شكل الاحتفال بالمناسبات الخاصة، كالزواج والولادة أو العامة كالمناسبات الدينية وغيرها.

تعكس هذه العادات والتقاليد الأسرية القيم والمبادئ التي يؤمن بها المجتمع، وهي غالباً تُعزز الانتماء الأسري، ولكنها في الوقت نفسه قد تُشكل تحديات بين جيل الآباء والأمهات وجيل الأولاد، وخصوصاً في ظلّ العولمة والتغيرات الاجتماعية السريعة التي يشهدها العالم، ما يضع هذه العادات والتقاليد تحت ضغط التكيف أو التغيير.

فما اتجاهات أفراد العينة نحو العادات والتقاليد في الأسرة اللبنانية؟



لقد بينت المعطيات أنّ ما يزيد على نصف أفراد العينة غير راضين عن عادات أسرهم وتقاليدها، فقد طالبوا بتغيير الكثير منها، وقد بلغ معدّل نسب المطالبين بالتغيير 62 في المئة عند الأجيال الثلاثة.

وبمقارنة الأجيال الثلاثة (X, Y, Z)، يتبين أنّ نسب تأييد هذه الفكرة متقاربة جداً، من دون وجود فروق دالة إحصائية ($0.466 = \infty$) بين الأجيال الثلاثة. إنّ الاتجاه العام لدى الأجيال الثلاثة، إذاً، ينحو للتغيير في العادات والتقاليد الأسرية، وبذلك يشهد التمسك بالعادات والتقاليد الأسرية تراجعاً كبيراً، له تداعيات كبيرة على الثقافة المحليّة.

ج. التمسك بالأسرة كتنظيم اجتماعي:

بعد أن بيّنا سابقاً أن الأسرة هي من أهمّ التنظيمات الاجتماعية في المجتمعات البشرية وأقدمها، ولها دور أساسي في الاجتماع الإنساني، نظراً إلى الوظائف التي تقوم بها، فهي ليست مجرد تجمع بيولوجي لأفراد تربطهم روابط دموية، بل هي مؤسسة اجتماعية تؤدي دوراً حيويّاً في بناء المجتمع وتماسكه.

وبعد موجات التشكيك بأهميّة الأسرة ودورها الحضاريّ من خلال الدّعوات إلى تغيير أشكالها وتفكيك أركانها وتحويلها إلى ساحة صراع بين مكوناتها، يُمكن طرح السؤال الآتي: إلى أيّ مدى لا تزال الأسرة في لبنان، في نظر أفراد العينة، تُشكل تنظيمًا اجتماعيًا راسخًا لا يمكن استبداله بتنظيم آخر؟

لقد وجدنا أن أفراد عينة البحث، بمعظمهم، ليس لديهم اتجاه لاستبدال الأسرة كتنظيم اجتماعي بنظام اجتماعي آخر، فقد بلغ معدّل نسب الموافقة على إمكانية الاستبدال 7.5 في المئة عند الأجيال الثلاثة. وهو متدنٍ جداً.

وبمقارنة الأجيال الثلاثة (X, Y, Z)، يتبيّن أن نسب تأييد هذه الفكرة متباعدة نسبياً، من دون وجود فروق دالة إحصائيةً ($0.016 = \infty$) بين الأجيال الثلاثة، ولكن ثمة مؤشر بدلالات نسبية ضعيفة جداً بتنامي تأييد هذه الفكرة، وإن بشكل لا يُذكر لدى جيل (Y) وجيل (Z). لقد حافظت، إذاً، قيمة الأسرة كتنظيم اجتماعي على ثباتها. لذلك، تُعدّ هذه القيمة من القيم المحافضة، ولكن مع استشعار تنامي محدود معاكس للقيمة لجهة الارتفاع التدريجيّ المحدود بين جيل (X) وجيلي (Y) و (Z). ممّا تقدّم، يبدو أن الأسرة كنسق اجتماعي لا تزال محافظة على مكانتها لدى أفرادها، فمكانتها الوجدانية مرتفعة، ومكانتها كتنظيم اجتماعي متماسكة إلى حدّ كبير، غير أن عاداتها وتقاليدها تحتاج إلى تغيير أو تكيف استجابة لمتغيرات العصر ومتطلبات العولمة.

قراءة عامة لنسق القيم الأسرية في لبنان

من خلال المحاور الأربعة لعرض نتائج البحث؛ السّلطة الأبوية، والفردانية في الوسط الأسري، وتنظيم العلاقات الجنسية، والأسرة كنظام اجتماعي، وجدنا أن اتجاهات السّلطة الأبوية تشهد تراجعاً لدى الأجيال الثلاثة (X, Y, Z)، وأن اتجاهات الفردانية في الوسط الأسري تشهد تنامياً لديهم لصالح الحرّية الشخصية

والاستقلالية في أخذ القرارات الحياتية، من دون المسّ بمبدأ التضامن الأسريّ والشّعور بالواجب تجاه جماعة الأسرة. كما وجدنا أنّ الاتجاهات نحو تنظيم العلاقات الجنسية في الإطار الاجتماعيّ لا تزال قويّة لديهم. وأيضاً وجدنا أنّ الأسرة كمنطق اجتماعيّ لا تزال محافظة على مكانتها لدى الأجيال الثلاثة، غير أنّ عاداتها وتقاليدها تحتاج إلى تغيير أو تكيف.

فكيف يمكن قراءة نسق القيم الأسرية في لبنان من خلال نتائج البحث؟ إنّ اتجاهات تراجع السلطة الأبوية في لبنان ليست ظاهرة جديدة، بل إنّ إرهاصاتها بدأت منذ زمن طويل نسبياً، وهي تعود إلى تغييرات اجتماعية طويلة الأمد. ومن أبرز العوامل التي ساهمت في ذلك هو ارتفاع نسب ومستويات التعليم لدى المرأة واستقلالها الاقتصاديّ بدخولها سوق العمل على نطاق واسع، بالإضافة إلى تأثير العولمة الثقافية بمفاهيمها العابرة للمجتمعات التي تدعو إلى تحرر المرأة من مختلف أشكال التبعية للرجل وإعادة تنظيم العلاقة بين الجنسين على أساس النّدية وانتزاع الحقوق.

فما تشهده السلطة الأبوية من تراجع هو نتيجة لمجموعة من العوامل الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي عملت وتضافرت؛ لتعيد للمرأة حضورها، ولتعيد بناء العلاقة بين الجنسين على أسس التوازن. وعلى الرّغم من أنّ السلطة الأبوية كانت مدعومة من الدين وتعاليمه، إلا أنّ هذا الدّعم لم يكن دعماً مطلقاً، بل كان مشروطاً بتحقيق المصالح في إطار منظومة متكاملة ورؤية شاملة للبناء الأسريّ.

لكنّ ممارسة هذه السلطة المدعومة دينياً لم تكن في كثير من الأحيان مراعية للمصالح والتكامل. فقد ساهمت النّماذج المجتمعية المسيئة والممارسات الطّاغية لحدودها، في وضع هذه السلطة في دائرة إعادة النّظر في جدواها، وترافق ذلك مع ارتفاع مستوى وعي المرأة بحقوقها واستقلاليتها الاقتصادية، ما أدى إلى انحسار نفوذ السلطة الأبوية وتقلصها. فالسلطة الأبوية، إذاً، تتراجع، والأجيال الثلاثة تميل نحو تقليل تأثير هذه السلطة وتعديل الأدوار التقليدية للأب داخل الأسرة، ما يعكس تغييراً في الديناميات الأسرية وتوازناً عادلاً في توزيع السلطة داخل الأسرة. ولتفسير تراجع السلطة الأبوية في لبنان، يمكن الاستفادة من نظرية الدور

الاجتماعي¹ (Social Role Theory). فالأدوار داخل الأسرة ليست ثابتة ومطلقة؛ بل تتغير بفعل المتغيرات الثقافية والاقتصادية... وتتغير تبعاً لذلك هياكل السلطة داخل الأسرة. كما يُمكن الاستفادة من نظرية الصراع الاجتماعي² (Social Conflict Theory) التي ترى أن العلاقات الاجتماعية هي علاقات قوة وصراع بين الجماعات المختلفة. ومن هذا المنظور، يمكن النظر إلى تراجع السلطة الأبوية كجزء من الصراع من أجل حقوق المرأة والمساواة، ما أدى إلى إعادة توزيع السلطة داخل الأسرة.

أما تنامي اتجاهات الفردانية في الوسط الأسري، وخصوصاً ما يرتبط بالحزبية الشخصية والاستقلالية في أخذ القرارات الحياتية، فيمكن قراءته في ضوء عدد

1- تميل نظريات الدور إلى الانقسام بين مقاربات فوق-تحت تربط الأدوار بالمواقع في إطار البنية الاجتماعية الأوسع، ومقاربات أدنى-أعلى تُشدد على البعد التفاعلي والأدائي والمرن، غالباً، للأدوار ولاتخاذ الدور. ونظريات أدنى-أعلى تشمل كلاً من التفاعلية الرمزية عند «جورج هيربرت ميد»، والمقاربة المسرحية عند «إرفينغ غوفمان»، وهما تُشددان على فاعلية الفرد في تفسير الأدوار وأدائها والمفاوضة بشأنها. وفي تركيزهما على الجانب الإبداعي للتفاعلات الاجتماعية، اعترفاً أنّ الأفراد نادراً ما يتبعون تماماً مقتضيات أدوارهم، بل ينخرطون دائماً على نحو فاعل في صناعة هذه الأدوار وإدارتها، وتتدخل في مثل هذه القرارات العوامل السوسولوجية والتفسيّة. كريغ كالهون، معجم العلوم الاجتماعية، ترجمة معين رومية، لا ط، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021م، ص 337 و696.

2- يرى رالف دارندورف (Ralf Dahrendorf)، أحد أقطاب نظرية الصراع الاجتماعي، في نظريته على الرباعية الآتية، أنّ الصراع، بدايةً، هو عملية مستمرة تنجم عن قوى متعارضة داخل التكوينات الاجتماعية، ممثلة في الجماعات والجمعيات والهيئات والتنظيمات، التي تعبر عن مصالح مشتركة للأفراد الذين ينتسبون إليها. وفي المستوى الثاني، يجري تسريع مثل هذا الصراع أو تأخيره من خلال سلسلة من الظروف أو المتغيرات الهيكلية المتداخلة. وفي المستوى الثالث، يؤدي حل النزاع في وقت ما إلى وضع اجتماعي بنيوي ذي طابع مشروع اجتماعي. ومن ثمّ، وفي المستوى الأخير -وفي ظلّ ظروف محدّدة- تنشأ دورة جديدة من الصراع اللاحق والمستمرّ بين القوى المتعارضة في مسار الصراع على السلطة والقوة والمنافع.

Abha Chauhan & Neha Vij, Sociological Theory, Printed and Published on behalf of the Directorate of Distance Education, University of Jammu, Jammu by the Director, DDE, University of Jammu, Jammu, 2018, p. 97: <https://www.distanceeducationju.in/pdf/202.pdf>.

من المتغيرات. إنَّ ازدياد نسبة التَّعليم، وبخاصَّة بين النِّساء، أدَّى إلى تعزيز الوعي بحقوق الفرد وضرورة تحقيق الذات وحرية الاختيار والمسؤولية الشخصية بشكلٍ مستقلٍّ عن الأسرة. كما أنَّ تحقيق الاستقلال الاقتصادي، وخصوصاً لدى النساء، عزَّز النزعة الفرديَّة والابتعاد عن الاعتماد الكامل على الأسرة. ثمَّ جاءت العولمة ووسائلها لتنتقل القيم والأفكار الغربيَّة التي تدعو إلى إطلاق الحريَّات والاستقلاليَّة الذاتِيَّة.

إنَّ تنامي الفرديَّة داخل الأسرة اللَّبنانيَّة يُظهر تحوُّلاً نحو قيم الحرِّيَّة والاستقلاليَّة، ومع ذلك، يبقى الالتزام بمبدأ التَّضامن الأسريِّ والشُّعور بالواجب تُجاه الأسرة قوياً، وهذا يُشير إلى أنَّ الأسرة لا تزال تحتفظ بمكانة مركزيَّة كتظيم اجتماعيِّ، حتَّى في ظلِّ هذا التَّوجُّه نحو الفرديَّة. إنَّ هذا الأمر يعكس قدرة الأسرة اللَّبنانيَّة على دمج القيم الحديثَّة مع القيم الأصيلَّة، ما يُعزِّز من تماسكها واستمراريتها. ولتفسير تنامي اتِّجاهات الفرديَّة في الوسط الأسريِّ، يُمكن الاستفادة بشكلٍ فعَّال من نظريَّة العولمة الثقافيَّة¹ (Cultural Globalization Theory)، التي تُؤكِّد الدور المركزيِّ للعولمة في نشر ثقافة المجتمعات الغالبة عبر التَّقنيات الحديثَّة والإنترنت ووسائل التَّواصل الاجتماعيِّ. هذه العولمة سهَّلت انتقال القيم والأفكار الغربيَّة، مثل الاستقلاليَّة الفرديَّة والحرِّيَّة المطلقة وغيرها، إلى مجتمعات مثل لبنان، ما يُمكن أن يحدث تغييرات جوهريَّة في بنية الأسرة. ولا يقتصر تأثير العولمة الثقافيَّة على مجرد نقل القيم، بل يتعدَّاه إلى إعادة تشكيل هويَّة الأفراد وطريقة تفكيرهم. فيمكن القول إنَّ العولمة الثقافيَّة تعمل كمحفِّز أساسيِّ لتفكيك البنى الأسريَّة، ما يفتح المجال أمام صعود الفرديَّة كقيمة مركزيَّة في حياة الأفراد.

1- العولمة الثقافيَّة هي حركة الأفكار والمواقف والمعاني والقيم والمنتجات الثقافيَّة عبر الحدود الوطنيَّة.

Karl Thompson, Cultural Globalization, 2017:

<https://revisesociology.com/2017/05/25/cultural-globalization-definition-examples/>.

وهي عمليَّة ديناميكيَّة تتضمَّن ظهور ثقافة عالميَّة تؤثِّر على الثقافات المحليَّة، وربما تتجاوزها، وتُشكِّل قيم النَّاس وأذواقهم وأنشطتهم اليوميَّة أينما كانوا في العالم، ويمكن أن تنتقل وتتعرَّز من خلال أنظمة الاتِّصالات العالميَّة، مثل الإنترنت.

Ibid.

ويمكن لنظرية الفعل الاجتماعي (Social action theory) عند «ماكس فيبر»¹ (Max Weber) أن توفر إطارًا غنيًا لتفسير الاتجاه نحو الفردانية مع الحفاظ على البعد الجماعي للأسرة، وهو ما يتوافق مع النتائج الملاحظة. فوفقًا لهذه النظرية، يكون للفعل الاجتماعي معنى عند الفاعل عندما يضيفي الفاعل معنى ذاتيًا على الفعل، مراعيًا في ذلك سلوك الآخرين. وتاليًا، يمكن فهم تصرفات الأفراد داخل الأسرة من خلال منظور الأداء الرّشيد، حيث يتصرف الأفراد وفقًا لمصالحهم الفردية من دون تجاهل الواجبات الاجتماعية والأخلاقية تجاه الأسرة، فيسعى الأفراد لتحقيق طموحاتهم الشخصية وغاياتهم الفردية؛ مثل التعليم، الوظيفة، أو الاستقلال المالي، في إطار من العقلانية التي تُوازن بين هذه الطموحات وبين التزاماتهم تجاه الأسرة، ما يؤدي إلى الاحتفاظ بالأسرة ووحدها الاجتماعية.

أما بالنسبة إلى تنظيم العلاقات الجنسية في الإطار الاجتماعي، يمكن قراءة النتائج في ضوء عدد من العوامل. فالمجتمع اللبناني هو مجتمع منفتح، ولكنه في الوقت نفسه متمسك بثقافته عمومًا، ومن ضمنها وجوب أن تكون العلاقات الجنسية منتظمة في إطار الزواج، وهذا التمسك ليس مجرد تقليد اجتماعي، بل هو نتاج مستند إلى التعاليم الدينية، فالأديان في لبنان (الإسلام والمسيحية) تضع قواعد صارمة للعلاقات الجنسية خارج إطار الزواج، وهذا عامل قوي ومؤثر في تشكيل القيم والتوجهات لدى الأجيال، ما يعزز التمسك بالتنظيم الاجتماعي للعلاقات الجنسية.

على الرغم من التحوّلات الاجتماعية والثقافية التي يشهدها لبنان، بما في ذلك تأثيرات العولمة وتزايد الاتصال مع الثقافات الأخرى، فإن التمسك بالتنظيم

1- لقد سعى عالم الاجتماع الألماني «ماكس فيبر»، من خلال نظرية الفعل الاجتماعي، إلى تسليط الضوء على أهمية السلوك البشري في ما يتعلق بالسبب، والنتيجة (العقلانية الأدائية) في المجال الاجتماعي، فالبشر يُكيّفون أفعالهم وفقًا للسياقات الاجتماعية، ويمكن لأفعالهم أن تؤثر في سلوك الآخرين. فالسلوك لم يعد معزولاً، بل جزء من كل (المجتمع)، والفعل الاجتماعي يمكن أن يُحفّز الوسائل والغايات للفاعلين الاجتماعيين والتفاعل الاجتماعي.

Daniela Avendaño, Social Action Theory by Max Weber, 11 November 2023:

[https://www.toolshero.com/sociology/social-action-](https://www.toolshero.com/sociology/social-action-theory/#:~:text=Definition,of%20a%20whole%20(society).)

[theory/#:~:text=Definition,of%20a%20whole%20\(society\).](https://www.toolshero.com/sociology/social-action-theory/#:~:text=Definition,of%20a%20whole%20(society).)

التقليدي للعلاقات الجنسية لا يزال قويًا. إن الدين في لبنان هو ضابط أساسي للسلوك الجنسي؛ إذ نظام الأحوال الشخصية فيه تابع للطوائف. وتاليًا، يتخذ الدين دورًا محوريًا في الحفاظ على القيم والمعايير الاجتماعية من خلال عمليات الضبط الاجتماعي التي يمارسها.

إن استمرار التمسك بتنظيم العلاقات الجنسية ضمن إطار اجتماعي وديني يعكس مقاومة قوية للتغيير في هذا الجانب، ما يدل على تجذر القيم الدينية والتقاليد الاجتماعية في المجتمع اللبناني، وهذا يعكس دور الدين في توجيه السلوك الاجتماعي والتمسك بالتقاليد، بالرغم من وجود بعض الانفتاح على التغييرات في جوانب أخرى، كالزواج المبكر.

يمكن تفسير تمسك أفراد العينة بتنظيم العلاقات الجنسية في ضوء نظرية الضبط الاجتماعي¹ (Social Control Theory)، التي تشير إلى الآليات والعمليات التي يستعملها المجتمع لتنظيم سلوك الأفراد والجماعات، بهدف تحقيق الامتثال للقواعد والمعايير الاجتماعية.

ترى النظرية أن المؤسسات الاجتماعية، مثل الدين، تؤدي دورًا في تنظيم سلوك الأفراد وضمان التزامهم بالقيم والمعايير الاجتماعية. ويعد الدين من أدوات الضبط الاجتماعي غير الرسمية؛ لأنه يوفر مجموعة من القيم الأخلاقية والمعايير السلوكية، بما في ذلك تنظيم العلاقات الجنسية، فيضفي شرعية على هذه الممارسات؛ ما يجعلها جزءًا أساسيًا من حياة الأفراد. فالدين يعزز الضبط الاجتماعي من خلال فرض معايير صارمة للعلاقات الجنسية، وحصرها بالعلاقات داخل إطار الزواج. تُوفر إذن، نظرية الضبط الاجتماعي إطارًا لفهم كيفية كون الدين فعالاً في

1- يُعد «هيرشي» (Hirschi) من المؤسسين لنظرية الضبط الاجتماعي، ويؤكد الإطار المفاهيمي لهذه النظرية على أهمية العلاقات الشخصية، والمؤسسات الاجتماعية، والتأثيرات الثقافية في تنظيم السلوك البشري. وهو يُحدّد أربعة عناصر كليات للتحكم: التعلق والالتزام والمشاركة والإيمان. وهو يشير إلى التعلق إلى الارتباط العاطفي الذي يتمتع به الأفراد مع الآخرين، في حين يتضمّن الالتزام انخراطهم في الأنشطة التقليدية. وتتعلق المشاركة بالمشاركة في الأنشطة المشروعة، ويشمل الاعتقاد بالالتزام بالمعايير والقيم المجتمعية.

Mateusz Brodowicz, The Social Control Theory by Travis Hirschi Essay, 29 May 2024:

<https://aithor.com/essay-examples/the-social-control-theory-by-travis-hirschi-essay#11-definition-and-conceptual-framework>.

الحفاظ على القيم الاجتماعية في مواجهة التغيرات في مجتمع كالمجتمع اللبناني. وعليه، تساهم هذه النظرية في تفسير استمرار التمسك بالتنظيم الأصيل للعلاقات الجنسية، بالرغم من تأثيرات العولمة والانفتاح الثقافي. فالدين يُشكل قوة مركزية تُعزز القيم الأصيل، وتحد من انتشار القيم الثقافية الجديدة التي قد تتعارض مع هذه القيم.

في ما يتعلق بمكانة الأسرة كنظام اجتماعي، يمكن قراءة نتائجها بمستويات متعدّدة. يُشير ارتفاع المكانة الوجدانية للأسرة إلى أن الروابط العاطفية بين أفراد الأسرة اللبنانية لا تزال قوية، ما يجعل الأسرة ملاذًا اجتماعيًا وعاطفيًا في المجتمع اللبناني، وتشكل جزءًا أساسيًا من الهوية الشخصية والجماعية.

وتبقى الأسرة اللبنانية مصدر دعم واستقرار، خصوصًا في ظلّ التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يواجهها لبنان. كما أن الأسرة بنظر أفراد العينة، هي التنظيم الاجتماعي المناسب للقيام بالوظائف التي تضطلع بها. وهذا يعكس بقاء الأسرة كمؤسسة اجتماعية قوية في المجتمع اللبناني، وذلك لمحوريّتها في التنظيم الاجتماعي، خصوصًا مع غياب كبير للدور المنوط بالدولة اللبنانية في رعاية مواطنيها، ما يجعل الأسرة عنصرًا حيويًا في الحفاظ على تماسك المجتمع.

في لبنان، ومع تدهور القطاع التعليمي الرسمي، أصبح التعليم مسؤولية تقع بشكل كبير على عاتق الأسرة، فنسبة التلامذة المسجلين في المدارس الخاصة للعام 2023م-2024م تزيد على 70 في المئة. كما إن تراجع خدمات الصحة العامة أدى إلى اعتماد الكثير من الأسر على شبكات العائلية لتقديم الرعاية الصحية، سواء من خلال دفع تكاليف العلاج في المستشفيات الخاصة، أو الاستفادة من المعارف للحصول على خدمات طبية أفضل. وفي ظلّ الأزمات الاقتصادية والسياسية، تعتمد الأسر اللبنانية على التحويلات المالية من أفرادها المغتربين، وتحمل مسؤوليات اقتصادية تفوق طاقتها مع غياب شبه تامّ للدولة. هذه الوضعية تُساهم في تعزيز مكانة الأسرة وموقعيتها في نظر أفرادها، وتالياً تُعزز انتماءهم لهذا التنظيم الاجتماعي الحيوي.

ولكن، بالرغم من هذه المكانة التي تتبوؤها الأسرة في لبنان، ثمة مطالبة وازنة بتغيير عاداتها وتقاليدها أو تكييفها، وهذا يؤشر إلى وعي اللبناني بأهميّة مواكبة

التغيرات الاجتماعية والثقافية. مع الإشارة إلى أن هذا الأمر يمكن أن يُؤد صراعاً بين المحافظة على الهوية الثقافية للأسرة والاستجابة لمتطلبات التغيير، ما يوجب على التنظيم إعادة التّموّج بما يضمن استمرارية الأسرة كمنسق فاعل في الإطار الاجتماعي، مع المحافظة على البنى الأساسية لهذا النسق.

ولتفسير هذه النتيجة، يُمكن الاستفادة من النظرية البنائية الوظيفية (Structural Functionalism) التي طوّرها عالم الاجتماع «تالكوت بارسونز» (Talcott Parsons)¹، فهي ترى أن المجتمع عبارة عن نسق اجتماعي مكون من مؤسسات عديدة، مثل: الأسرة والدين والتعليم، تتفاعل مع بعضها بعضاً لتلبية احتياجات المجتمع والحفاظ على استقراره. والأسرة البنائية، وفقاً لهذه النظرية، تُعدّ مؤسسة اجتماعية محورية تقوم بوظائف أساسية، مثل: التنشئة الاجتماعية، والدعم الاقتصادي، والرعاية الصحية. ومع غياب دور الدولة أو تراجعها في توفير الخدمات الأساسية، تتحمّل الأسرة مسؤوليات إضافية؛ فتزداد مكانتها في النسق الاجتماعي، وتُصبح ضرورة اجتماعية في نظر المجتمع وأفرادها، وهذا ما يُمكن أن يُفسّر تمسك أفراد العينة بالأسرة، كتّظيم اجتماعي، وارتفاع مكانتها المعنوية لدى أفرادها.

ولكن، كيف يُمكن المواءمة بين هذه المكانة التي تتبوّؤها الأسرة البنائية، والدعوة إلى تغيير عاداتها وتقاليدها؟

وفقاً للنظرية البنائية الوظيفية، وانطلاقاً من مفهوم «التوازن الديناميكي» الذي يعتمده «تالكوت بارسونز» وغيره من رواد هذه النظرية، فإنّ كلّ مؤسسة اجتماعية تؤدي دوراً في الحفاظ على استقرار المجتمع وتلبية احتياجات أفرادها. ولكن، هذا الاستقرار لا يعني الجمود، بل يتطلّب أحياناً التكيّف والتغيير لضمان الاستمرارية. فأفراد العينة يُطالبون أسرهم بإجراء تعديلات وتكييفات لعادات الأسرة وتقاليدها، بما لا يمسّ بجوهر وجودها ومكانتها، بل بما يُحافظ على استمراريّتها وقوتها. فإذا كانت العادات تحدّ من دور المرأة في سوق العمل،

1- ارتبطت النظرية البنائية الوظيفية بأعمال «تالكوت بارسونز»، الذي سعى إلى الرّبط بين التحليل الوظيفي ونظرية الفعل، مع الاحتفاظ بتشديد قويّ على الوظيفة التكامليّة للمنظومات الاجتماعيّة، وحدّد أربعة شروط وظيفيّة لازمة لبقاء أيّ ممارسة أو بنية ثقافيّة: التكيّف، تحقيق الهدف، التّكامل، والكمون.

كريغ كالهنون، معجم العلوم الاجتماعيّة، ص 337 و696.

فإنّ تغيير هذه العادات قد يكون ضروريًا؛ لتمكين الأسرة من مواجهة الضغوط الاقتصادية، ما يُعزّز من قدرتها على توفير الاستقرار الاقتصادي لأفرادها. والأسرة اللبنانية، بتبنيها لبعض التغيرات في عاداتها وتقاليدها، تكتسب المرونة على التكيف مع تحديات العولمة ومتطلبات العصر الحديث، من دون فقدان هويتها الأساسية.

تؤكد النظرية البنائية الوظيفية، أنّ التغيير والتكيف هما أساسيان في عملية الحفاظ على توازن المجتمع. فالدعوة إلى تغيير بعض عادات الأسرة اللبنانية وتقاليدها، يجب أن تُفهم كجزء من عملية مستمرة لتعزيز قدرة الأسرة على الاستمرار في تأدية دورها الحيوي في المجتمع، من دون أن يعني ذلك تخليها عن قيمها الأساسية.

من خلال ما تقدّم، يظهر بوضوح، أنّ نسق القيم الأسرية في لبنان قد تعرّض لتغيرات طالت إعادة ترتيب بعض قيمه بتقديم بعضها وتأخير بعضها الآخر، مع إدخال بعض القيم الجديدة.

خلاصة

لقد حاولنا في هذا البحث دراسة نسق القيم الأسرية في لبنان، من خلال فهم المتغيرات الاجتماعية والثقافية التي تواجهها الأسرة اللبنانية بأجيالها المختلفة (X, Y, Z)، فوجدنا أنّ نسق القيم الأسرية في لبنان قد تعرّض لتغيرات كثيرة، ولكن على ما يبدو أنّ هذه التغيرات لم تمسّ جوهر الأسرة ومكانتها الاجتماعية، فقد حافظ البنيان الأسري على أسسه وقواعده مع إعادة تموضع تماشى مع المتغيرات.

إنّ نسق القيم الأسرية في لبنان يعكس توازنًا دقيقًا بين التمسك بالقيم والتشريعات الدينية والتقاليد الاجتماعية من جهة، وبين التكيف مع المتغيرات الحديثة من جهة أخرى. وهذا التوازن يساعد الأسرة اللبنانية على البقاء قوية ومرنة في مواجهة التحديات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

ولكن هذا لا يعني أنّ الأسرة اللبنانية محصّنة من تأثيرات العولمة، التي تعمل بكلّ ما أوتيت من قوّة، وما تمتلك من إمكانات لتعيد رسم العالم على شاكلتها، مستخدمة بذلك قواها السياسية والاقتصادية والإعلامية والأمنية والعسكرية؛

لتطويع المجتمعات وفقاً لما يُحقّق مصالحها ويُمكنّها من الهيمنة على الشعوب ومقدّراتها. لذلك، فإنّ رفع مستوى الوعي عند الأجيال الجديدة، يُعدّ من أهمّ العوامل المساعدة في الحفاظ على نسق القيم الأسريّة.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

المصادر والمراجع باللغة العربية

- عبد المعطي، عبد الباسط محمّد، بعض مظاهر صراع القيم في أسرة قروية مصرية، القاهرة، المجلة الاجتماعية القومية، العدد الأول، 1971م.
- كالهون، كريغ، معجم العلوم الاجتماعية، ترجمة معين رومية، لاط، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021م.

المصادر والمراجع باللغة الأجنبية

- Amitpal, Singh, The Body as Me and Mine: The Case for Property Rights in Attached Body Parts, McGill Low Journal 565, Vol. 66, No. 3, 2021.
- Aramesh, Kiarash, The Ownership of Human Body: An Islamic Perspective, Journal of Medical Ethics and History of Medicine, Vol. 2, 2009.
- Avendaño, Daniela, Social Action Theory by Max Weber, 11 November 2023: [https://www.toolshero.com/sociology/social-action-theory/#:~:text=Definition,of%20a%20whole%20\(society\).](https://www.toolshero.com/sociology/social-action-theory/#:~:text=Definition,of%20a%20whole%20(society).)
- Boudon, Raymond, The origin of values: Sociology and philosophy of beliefs, New York, Routledge, 2017.
- Brodowicz, Mateusz, The Social Control Theory by Travis Hirschi Essay, 29 May 2024: [https://aithor.com/essay-examples/the-social-control-theory-by-travis-hirschi-essay#11-definition-and-conceptual-framework.](https://aithor.com/essay-examples/the-social-control-theory-by-travis-hirschi-essay#11-definition-and-conceptual-framework)
- Casey, Carlson, Deloitte. & Touche, S., UNJSPF, United Nations Joint Staff Pension Fund. «What matters and how they learn, How different are they»? New York, Executive

- Office, 2013: <http://www.un.org/staffdevelopment>.
- Chauhan, Abha & Neha Vij, Sociological Theory, Printed and Published on behalf of the Directorate of Distance Education, University of Jammu, Jammu by the Director, DDE, University of Jammu, Jammu, 2018: <https://www.distanceeducationju.in/pdf/202.pdf>.
 - Cliquet, Robert, Major trends affecting families in the new millennium, Western Europe and North America, 2003: <https://www.un.org/esa/socdev/family/Publications/mtcliquet.pdf>.
 - Dumont, Louis, La Conception Moderne de L'individu, Paris, ed. Esprit, Vol. 2, No. 14, Février 1978, pp. 18-54.
 - Durkheim, Emile, Education et Sociologie, Paris, Felix Alcan, 1922.
 - ———, Les formes élémentaires de la vie religieuse, le système totémique en Australie, livre 1, questions préliminaires, 1912.
 - Gil, Ana Cristina, Cultural Identity and Globalization, Culture, Politics, Ethics: Interdisciplinary Perspectives, ebook Inter-Disciplinary Press, 2009, pp. 121-131.
 - Kluckhohn, Florence, Dominant and Variant Value Orientation, In C. Kluckhohn, et al., ed. Personality in Nature, Society and Culture, New York, Koff, 2nd ed, 1953, pp. 342-357.
 - Rocher, Guy, Introduction à la sociologie générale, Points, 1969.
 - Rokeach, Milton, Beliefs, Attitudes and Values: A Theory of Organization and Change, San Francisco, Jossey-Bass Pub., 1976.

- Rokeach, Milton, The Nature of Human Values and Value System, In: E.P. Hollander & R.G. Hunt (Eds.) Current Perspective in Social Psychology, New York, Univ. Press, 4th ed., 1976, pp. 344-357.
- Statistics Knowledge Portal: https://www.jmp.com/en_be/statistics-knowledge-portal/chi-square-test.html.
- Thompson, Karl, Cultural Globalization, 2017: <https://revisesociology.com/2017/05/25/cultural-globalization-definition-examples/>.
- ———, Globalization - Key Concepts and Definitions, 2017: <https://revisesociology.com/2017/06/02/globalisation-concepts-definitions/>.
- Wolman, Benjamin, Dictionary of Behavioral Science, London, The Macmillan Press Ltd, 1975.

المصادر والمراجع الإلكترونية

- موقع مكتب السيد علي السستاني، الاستفتاءات، المرأة - العمل خارج البيت، 14-7-2024م:

<https://www.sistani.org/arabic/qa/02076/>.

